الأمم المتحدة S/2001/660

مجلس الأمن

Distr.: General
2 July 2001
Arabic
Original: French

# التقرير الثالث المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

## أولا – مقدمة

١ – في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/2)، طلب إليَ المجلس أن أطلعه بانتظام على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما التقدم المحرز في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٢ – كما طلب إليَ مجلس الأمن أن أقدم له تقريرا عن الحالة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، عملا ببيان رئيسه المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب. وهو ثالث تقرير منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠، ويغطي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١.

## ثانيا – الوضع السياسي

٣ – اتسم الوضع السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا بمحاولة انقلاب لم تكن متوقعة قط. ففي الليلة الفاصلة بين ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، حاولت مجموعة من الأفراد العسكريين الإطاحة بنظام الرئيس باتاسي والاستيلاء على السلطة. وقد هاجم الانقلابيون في الوقت ذاته مقر إقامة رئيس الدولة، والإذاعة الوطنية ومقر قيادة الحرس الرئاسي. وتصدت لهم القوات الموالية للنظام، وفشل الانقلاب بفضل دعم وحدات ليبية أوفدت إلى بانغي ودعم عناصر من الفصيلة الكونغولية المتمردة التابعة للسيد جان – بيير بيمبا. ومنذ ٢٨ أيار/ مايو، أعربتُ عن إدانتي المطلقة لهذا الانقلاب ضد حكومة منتخبة، كما أعرب مجلس الأمن عن إدانته في بيان رئيسه المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١.

٤ – وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، تبنى الجنرال أندريه كولينغبا، الرئيس السابق للجمهورية، محاولة الانقلاب هذه. وأدلى ببيان طلب فيه من الرئيس باتاسي ”الاستقالة والتنازل له على السلطة“، وتعهد له ”بكفالة أمنه الشخصي وأمن ممتلكاته“. وفي ٣١ أيار/مايو، أصدر الرئيس باتاسي مرسوما يخفض رتبة الجنرال كولينغبا وأربعة ضباط آخرين من الانقلابيين إلى رتبة جنود من الدرجة الثانية، وقرر تقديمهم إلى العدالة، إلى جانب جميع من لهم ضلع في محاولة الانقلاب.

030701 030701 01-43603 (A)

٥ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، دعا الرئيس السابق كولينغبا الانقلابيين إلى وقف أعمال القتال وإلقاء الأسلحة. كما التمس الالتقاء بوزير الدفاع ''في مكان محايد''. وقرر الرئيس باتاسي عدم قبول هذا العرض للتفاوض. ونتيجة لذلك تواصلت المواجهات بين الموالين للحكومة والانقلابيين، وانتهت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٦ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أكد الرئيس باتاسي رسميا فشل الانقلاب ودعا إلى استئناف العمل. وشكر الدول والمنظمات التي أدانت محاولة الانقلاب، وأشاد على وجه الخصوص برد الفعل الفوري من جانب المنظمة ولا سيما مجلس الأمن. وأكد من جديد أن محاكمة الانقلابيين ستتم في إطار الشفافية ويمكن أن يحضرها مراقبون دوليون. وختاما أعرب الرئيس باتاسي عن رغبته في أن تتم معاينة دولية للأسلحة التي عُثر عليها في منزل الرئيس السابق كولينغبا والتمس أن يرسل مجلس الأمن وفدا إلى بانغي، لهذا الغرض.

٧ - والحالة في بانغي آخذة تدريجيا في العودة إلى طبيعتها. وتعمل الحكومة على إعادة إقرار الأمن في العاصمة. وكانت حصيلة المواجهات فادحة: فحسبما أفادت به السلطات، بلغ عدد الضحايا ٥٩ قتيلا (٢٥ فردا عسكريا و ٣٤ من المدنيين) أما المشردون فبلغ عددهم ٧٦٥ ٨٨ شخصا. كما حدث نهب وتدمير للممتلكات (المباني العامة والمساكن الخاصة). وتبذل وكالات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية جهودا لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة، التي قدرتها السلطات بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار.

٨ - وبالنظر إلى هذه الأزمة الجديدة التي ولّدتها محاولة الانقلاب الحاصلة في ٢٨ أيار/مايو، أوفدتُ، في ١٢ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه، الجنرال أمادو توماني توريه، رئيس مالي السابق، مبعوثا خاصا لي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ومبعوثي الخاص مُلِم تماما بالحالة هناك، ذلك أنه كان العضو الرئيسي في لجنة الرصد الدولية وبعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، عقب أحداث التمرد التي وقعت في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وكانت ولايته تشمل، فيما تشمل، مناقشة الوضع السياسي الراهن مع السلطات ومسؤولي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني؛ وتقييم النتائج الإنسانية للمواجهات، والتفكير في استجابة مناسبة للاحتياجات التي يتم تحديدها؛ وختاما الإسهام في إعادة إرساء الحوار السياسي في البلد وقدم لي مبعوثي الخاص، في تقريره، توصيات كفيلة بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على الخروج من حالة الأزمة هذه، يرد البعض منها في هذا التقرير.

٩ - ومن المهم التشديد على أن الانقلاب كان مفاجأة حقيقية بالنسبة لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المؤكد أن التوتر الاجتماعي لا يزال سائدا بعد حدوث قطيعة جديدة بين الحكومة ونقابات العمال؛ والحوار بين الأغلبية والمعارضة لم يتقدم قيد أنملة. بيد أن هذا لا يبرر بأي شكل من الأشكال الإخلال بالنظام الدستوري. والواقع أن التغيير الوزاري، الذي كان منتظرا منذ عدة شهور، قد حدث في نهاية المطاف. ففي ١ نيسان/ أبريل من هذا العام، سُمي رئيس جديد للوزراء، هو السيد مارتن زيغيلي، عضو حركة تحرير شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الحزب الحاكم. وعرض رئيس الحكومة برنامجه على البرلمان في ٧ أيار/مايو، ونظرا لغياب المعارضة، حظي بالتأييد، حتى وإن كانت المعارضة تطعن في صحته بالقياس إلى دستور جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - وفي مداولات البرلمان، حظي هذا البرنامج بالتقدير، حتى من جانب الخصوم السياسيين، ولا سيما بالنظر إلى الأحكام المتعلقة بمكافحة الفساد واختلاس الأموال. لذلك

فإن فكرة محاولة الانقلاب لم تكن واردة إطلاقا، ولا سيما محاولة يدبرها رئيس أهم حزب من أحزاب المعارضة البرلمانية. وهذا أيضا هو السبب الذي جعل جميع العناصر السياسية (بما في ذلك أحزاب المعارضة) ومسؤولي المجتمع المدني يدينونها بشدة.

## ثالثا – الحالة الاجتماعية

١١ - بالرغم من عودة الأوضاع في العاصمة إلى طبيعتها منذ انتهاء المواجهات، لم يتم استئناف العمل بالكامل في القطاع العام الذي شهد إضرابا للعمال قبل محاولة الانقلاب. وقد بدأت الحركة الاجتماعية بإضراب إنذار من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١. وتكرر الإضراب من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو. ويطالب العمال بدفع مرتبات شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو كشرط لاستئناف العمل. وبعد إضراب الموظفين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وافقت الحكومة على دفع ثلاثة أشهر من متأخرات الأجور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبفضل وساطة أسقف بانغي وممثلي، بناء على طلب نقابات العمال، وقّع الطرفان في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١، بلاغا تعهدت فيه الحكومة بأن تدفع شهريا أجور العمال. ومقابل ذلك، يوافق العمال على استئناف العمل واحترام هدنة اجتماعية مدتها شهران وقابلة للتجديد مرة واحدة.

١٢ - وعند انتهاء الهدنة الاجتماعية في ٥ أيار/مايو ٢٠٠١، رفضت نقابات العمال تمديدها لأن الحكومة لم تف بالتزاماتها، ذلك أن مرتبات آذار/مارس لم تدفع إلا في نيسان/أبريل. وتعتبر الحكومة، من جانبها، أن اللجوء إلى الإضراب ''متسرع وغير مبرر''، ذلك أنه ''تم بالكامل دفع مرتبين من ثلاثة (شباط/فبراير وآذار/مارس)'' منذ بداية الهدنة الاجتماعية في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١.

١٣ - وجدير بالإشارة أن السلطات أعلنت عن دفع أجور نيسان/أبريل ابتداء من ٢٦ أيار/مايو. وانقطعت عملية الدفع هذه من جراء محاولة الانقلاب. ومن ثمة لا يزال إضراب العمال متواصلا، إذ لم يجر إلغاء الأمر بذلك. ويُخشى أن حالة التوتر الاجتماعي هذه ستستمر بسبب النتائج السلبية التي خلفها الانقلاب الفاشل على قدرة دولة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تجمع، في السياق الحالي، الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها الأساسية.

## رابعا – الحالة على صعيد حقوق الإنسان

١٤ - تأثرت الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان كثيرا بالأحداث التي أعقبت محاولة الانقلاب السياسي. ولقد عانى السكان المدنيون بشكل خاص إذ أن آلاف السكان المدنيين قد شردوا فيما بين أحياء مدينة بانغي وفي ضواحي المدينة. وأفيد بوقوع حوادث ابتزاز وعمليات إعدام بلا محاكمة ضد المدنيين والعسكريين. وتعهدت الحكومة بوضع حد لهذه الأعمال. ولتحقيق ذلك، أنشأت دوريات عسكرية خاصة لإعادة استتباب الأمن في العاصمة. ويسعى فرع حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا إلى تحديد الموقف تحديدا تاما، بالاتصال مع المنظمات غير الحكومية المعنية والسلطات المختصة.

١٥ - وبوجه عام، ومنذ تقريري الأخير، لا يزال الوضع في السجون مثيرا للقلق. وتظهر الزيارات التي أجريت لمراكز الاعتقال داخل البلد ولأقسام الشرطة ومراكز رجال الدرك في بانغي الأهمية الحاسمة لإصلاح مراكز الاحتجاز. وعلاوة على ذلك، أفيد بوجود حالات أمراض خطيرة أو معدية في مختلف هذه المراكز، وكذلك حالات سوء معاملة و/أو معاملة مهينة للمحتجزين.

١٦ - ويسهم عدد الموقوفين بلا محاكمة منذ سنوات عديدة وعمليات السجن التعسفي وغير القانوني في زيادة عدد نزلاء السجون في محافظات معينة. ولفت ممثلي نظر السلطات في أفريقيا الوسطى على الدوام إلى ما يتعين عليها اتخاذه من تدابير لتحسين حالة معيشة المساجين، وفقا للصكوك القانونية الدولية التي صدقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى. ولقد بادرت الحكومة إلى إدراج إصلاح سجن انغاراغبا المركزي في بانغي، الذي هدم في أثناء عملية التمرد التي حدثت عام ١٩٩٦، في قائمة أولوياتها.

١٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفيد بوجود انتهاكات لحرية الخروج من البلد والعودة إليه، المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون الأساسي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وتم بالفعل منع زعماء سياسيين ونقابيين من الخروج من البلد. وأتاح التوسط الفوري لممثلي لدى السلطات وضع حد لهذه الحالة.

١٨ - وعلى صعيد أنشطة تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، نظم لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي، في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، بالاشتراك مع مفوضية جمهورية أفريقيا الوسطى لحقوق الإنسان، حلقة تدريبية للمدربين مخصصة لكبار المسؤولين في الإدارات الوزارية. كما عقد أيضا، في الفترة من ٣ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١ في بانباري، بالاشتراك مع وزارتي الدفاع والداخلية، أول حلقة لتدريب القائمين على إنفاذ القوانين في المحافظات. وبوشر تنفيذ برنامج تقديم المساعدة القضائية في المحاكم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في أول آذار/مارس ٢٠٠١، بالاشتراك مع نقابة المحامين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويواصل المكتب برامجه المخصصة لنشر حقوق الإنسان والتعريف بها من خلال وسائط الإعلام. وانتهى أخيرا من ترجمة النصوص والصكوك القانونية الدولية الرئيسية التي صادقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى اللغة الوطنية ''سانغو''.

## خامسا - الحالة على الصعيد الأمني والعسكري

١٩ - كان لمحاولة الانقلاب السياسي التي جرت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ نتائج خطيرة على الصعيدين العسكري والأمني. ونقلا عن السلطات، بقيت الغالبية العظمى من الجيش موالية للعهد القائم، ولم يتجاوز عدد المشاركين في الانقلاب في أي وقت من الأوقات مائة شخص. ولذا لا يبدو أن عملية الانقلاب المجهضة يمكن أن تؤثر على عملية إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن التي تضطلع بها الحكومة، خاصة وأنه تم إنشاء المجلس الأعلى المعني بالوضع العسكري والمكلف بالنظر في ظروف معيشة وعمل الجنود وذلك في ٢٣ أيار/مايو الماضي.

٢٠ - وعلى مستوى أعم، شهدت الفترة الممتدة من شباط/فبراير حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١ عودة حالة انعدام الأمن إلى بعض المحافظات. فقطاع الطرق أو ''زاراغينا'' ارتكبوا عددا من الجرائم انتهت في كثير من الأحيان بالقتل من قبيل مهاجمة المسافرين والقافلات العسكرية ومربي الحيوانات، ونهب مواقع اللاجئين أو القرى. وفي بانغي نفسها، أفيد في كثير من الأحيان بوقوع أعمال لصوصية مسلحة (عمليات هجوم مسلح، وسرقات)، مما يدل على انتشار الأسلحة المحازة بشكل غير قانوني.

٢١ - ومنذ محاولة الانقلاب، عاد الأمن بشكل عام إلى الاستتباب في بانغي. ولكن السكان لا يزالون قلقين نتيجة أعمال الابتزاز وتصفية الحسابات التي تستهدف على ما يبدو أشخاصا معينين. وكذلك بسبب الإشاعات التي تقول بأن المشاركين في الانقلاب سوف يهاجمون في أي وقت. ولقد دحضت الحكومة بقوة أي فكرة بملاحقة فئة إثنية معينة.

وقد اتخذت تدابير ترمي إلى استعادة الأمن في كافة أرجاء العاصمة. ولكن احتمال تسرب بعض الأفراد الذين شاركوا في الانقلاب ضمن السكان المدنيين يدعو إلى القلق إذ قد يؤدي ذلك إلى موجة جديدة من انعدام الأمن، وكذلك الأمر بالنسبة لاحتمال أن يشن المحرضون الرئيسيون على الانقلاب، الذين هربوا، هجوما.

٢٢ - وعلى صعيد الأنشطة، اضطلع الفريق العسكري وفريق الشرطة المدنية التابعان لمكتب الأمم المتحدة، في شهر آذار/مارس الماضي، ببعثة لتقصي الحقائق على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، نتيجة حالة التوتر التي نشأت بين البلدين في شباط/فبراير ٢٠٠١. وقد أتاحت هذه المبادرة التي قام بها ممثلي تهدئة الوضع مما حدا بالبلدين إلى التفكير في إمكانية ترسيم حدودهما المشتركة ضمن إطار لجنة التعاون المشتركة بينهما. وضمن إطار أنشطة دعم الشرطة وأفراد الدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظم فريق الشرطة المدنية، في الفترة الممتدة بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠١، عدة أنشطة تدريبية: دورة تخصصية في مجال الإشارة، دورة تخصصية في مجال الشرطة الاقتصادية والمالية، تدريبات إضافية لأفراد الشرطة، دورة تأهيل مهني لأفراد الدرك.

## سادسا - الحالة الاقتصادية

٢٣ - أدت محاولة الانقلاب إلى زيادة حالة الضعف التي يشهدها الاقتصاد في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن توقف النشاط الاقتصادي لمدة أسبوعين قد ترتبت عليه دون أدنى شك نتائج أليمة بالنسبة لاقتصاد منكوب أصلا. وكما قال رئيس الوزراء، فإن محاولة الانقلاب الفاشلة قد ألغت جميع جهود الإصلاح التي قام بها البلد بدعم من الشركاء في التنمية.

٢٤ - ولقد تواجدت بعثة مؤسسات بريتون وودز المشتركة الأخيرة، التي شارك فيها أيضا وفد من مصرف التنمية الأفريقي، في بانغي في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠١. وخلصت البعثة إلى أنه يتعين على الحكومة مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة في ميدان الإصلاحات الاقتصادية والمالية. ولا بد من إعادة تقييم مدى التقيد بمعايير الأداء في نهاية شهر حزيران/يونيه تهيئة لاستعراض إضافي سيضطلع به خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة. ويتعين تقديم ملف جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر القادم، وسيتخذ قرار خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن أهلية إدراج البلد في برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٥ - وسيكون للأحداث الأخيرة تأثير سلبي على هذه الآجال. ولذلك لا بد من الاتفاق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن حالة الطوارئ التي يشهدها البلد حاليا تقتضي من الجهات المانحة والمجتمع الدولي، قبل التفكير في إيجاد حل لإنهاء الأزمة، تقديم المساعدة الطارئة لمواجهة الاحتياجات الأساسية. ولتحقيق ذلك، قامت السلطات لتوها بإعداد ''خطة عمل دنيا للانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي'' تبلغ حوالي ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وبتقديمها إلى السلك الدبلوماسي ووكالات منظومة الأمم المتحدة في بانغي. ولتقديم مساعدة فعلية لجمهورية أفريقيا الوسطى، يتعين على الجهات المانحة والمجتمع الدولي ككل الرد فورا بشكل إيجابي على طلب تقديم المساعدة هذا الذي يعتبر حاسما بالنسبة لمستقبل البلد.

## سابعا - العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٦ - وحتى الآن انعكست آثار الأزمة الكونغولية على جمهورية أفريقيا الوسطى في الميدان الاقتصادي (وقف

الملاحة النهرية على نهر أوبانغي، صعوبات التموين)، والإنساني (تدفق اللاجئين)، والأمني (احتمالات الحركة غير المشروعة للأسلحة). ونتيجة لمحاولة الانقلاب والدعم الذي قدمته جبهة التحرير الكونغولية التابعة للسيد جان بيير بانبا إلى الرئيس باتاسي، كان من الممكن أن يتخذ الصراع أيضا بعدا سياسيا، على مستوى العلاقات الثنائية. وقام الرئيس باتاسي، معيدا تأكيد تمسكه بتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتوجيه شكر خاص إلى السيد بانبا لمساعدته على إفشال محاولة الانقلاب. وأبدت السلطات الكونغولية دهشتها وعدم رضاها عن مساندة المتمردين لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وخاصة في ضوء اتفاق الدفاع الذي يربط البلدين.

٢٧ - وأتاحت الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد كونغولي إلى بانغي إزالة أسباب سوء التفاهم بين الحكومتين. ولا شك أن هيئة إدارة حوض نهر الكونغو المزمع إنشاؤها سوف تشكل الإطار الملائم لتعزيز الثقة والتعاون المثمر بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

## ثامنا - ملاحظات

٢٨ - بينت محاولة الانقلاب هشاشة وضعف الحالة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد نالت هذه المحاولة من جهود المجتمع الدولي التي ظل يقوم بها منذ خمس سنوات لإعادة السلام وتدعيمه. كما عرضت للخطر العملية الديمقراطية، وعرقلت جهود الإنعاش الاقتصادي للبلد. ولذلك تجد جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها في حالة أزمة لا تختلف من حيث الأساس عن تلك الناجمة عن حركات التمرد في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. فهي في حالة اقتصادية ماسة تفرض تقديم مساعدات سريعة من جانب المجتمع الدولي. ويتعين على الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، في هذه الحالة المحددة، إبداء التعاطف بشكل استثنائي. إنني أحثهم على النظر في خطة العمل الدنيا المشار إليها في الفقرة ٢٥ وتقرير مدى إمكانية المساعدة في تنفيذها.

٢٩ - إنني أحث المجتمع الدولي وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في التنمية، حرصا على سلام هذا البلد واستقراره، على تقديم الدعم العاجل إلى عملية إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وجمع الأسلحة، وإلى مشروع دعم عملية إعادة الأمور إلى نصابها الذي وضعته الحكومة. إن العمل حتى النهاية على مواصلة عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة يتسم بطابع الأولوية. وقد ساعدت الجهود المبذولة في هذا المجال والتدريبات التي وفرها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى جيش هذا البلد على أن يتميز بولائه في أثناء محاولة الانقلاب.

٣٠ - ومما لا جدال فيه أن الفقر هو التربة التي ينبت منها عدم الاستقرار الذي يشهده هذا البلد، وإن كانت الحالة السياسية والاقتصادية قد أصبحت على هذا القدر من الهشاشة لعدة أسباب، منها الصعوبات المالية للدولة وأزمة الأجور الناجمة عنها، ويجب في هذا الصدد بذل الجهود من أجل تقديم المساعدة المطلوبة لمنع هذه الحالة من التفاقم وحتى لا تظل جمهورية أفريقيا الوسطى ''البطن الرخو'' للمنطقة دون الإقليمية.

٣١ - وإذا كان لزاما على المجتمع الدولي أن يتضامن مع جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن على أبناء هذا البلد بدورهم واجبا حتميا، هو العمل معا على إيجاد الظروف اللازمة لقيام نظام سياسي بالتوافق. ومن أجل ذلك، يتعين عليهم حتما استئناف الحوار السياسي، واستعادة الثقة فيما بينهم، وتشجيع التشاور، وتعزيز التسامح. إنني مغتبط بالمبادرات الأخيرة التي اتخذها البرلمان، ففي ٢١ حزيران/يونيه، اتخذ قرارا يدين بالإجماع محاولة الانقلاب، من ناحية، والتي اتخذها من ناحية أخرى الرئيس باتاسي، ففي ٢٥

حزيران/يونيه، التقى بزعماء الأحزاب السياسية. إنني أحض الحكومة أيضا على الاستمرار في رصد تحقيق الاحترام لحقوق الإنسان لجميع أبناء البلد. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة بذل جهوده التيسيرية في هذا السبيل.

٣٢ - ومن هنا فإنني أشجع العناصر السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة هذه المبادرات ودعمها لترسيخ السلام ودعم المؤسسات الديمقراطية والوحدة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الأغلبية تمكين الأقلية من ممارسة أنشطتها بحرية، وعلى الأقلية ترك الحكم للأغلبية، مع قيامها بشكل بناء ومسؤول بدورها في نقد ومراقبة عمل الحكومة، انتظارا للانتخابات القادمة. وبهذه الشروط وحدها يمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى الخروج من حالة الأزمة هذه التي لا تنتهي والتي تتسم بها فيما يبدو. وعلى صعيد المنطقة دون الإقليمية، أشجع جمهورية أفريقيا الوسطى على توطيد علاقاتها بجيرانها للحد من التوتر الذي يمكن أن يقوض الاستقرار الهش لهذه المنطقة.

٣٣ - وفي مناسبة تقديم هذا التقرير، أود الإشادة إشادة بالغة بالسيد شيخ تيديان سي، ممثلي السابق، لما قام به من عمل مرموق بتراهة وتفان على رأس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.